فعالية سياسة التشغيل ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر

أحمد بيرش
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

إن أهمية سياسة التشغيل تنبع من مدى قدرتها على الاشراف وتسيير سوق العمل وربط ذلك بدواعي النمو الاقتصادي ومراعاتها للانسجام في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ويكمن سر ذلك في الأدوات التي تعتمدها وتتضمنها سياسة التشغيل ومدى ملاءمتها للظروف والمتغيرات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد تبذل الجزائر كغيرها من الدول مجهودات كبيرة لتسيير وتنظيم سوق العمل للتصدي لظاهرة البطالة حيث اعتمدت سياسة تشغيل اعتبرها الكثير طموحة بتخصيصها لموارد مالية ضخمة وبأدوات عصرية، فهل هذه السياسة فعالة اقتصاديا وما مدى تأثيرها وارتباطها بالنمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: سياسة التشغيل، النمو، الجزائر.

Abstract:

The importance of the Employment Policy comes from their capacities to supervise and to lead the labor market, and to fix it under the pretext of the economic growth, with the respect of the harmony with the general economic Policy, their secret resides in the adopted tools that included in the employment policy, and its extent and relevance with the circumstances and the economic variables.

In this regard, Algeria like many other countries make a big effort to lead and to control the labor market; to address unemployment, has adopted an ambitious policy where it examined the enforcement for granted a considerable financial resource with modern tools, but from point of view purely economic do we really in front of effective policy so what is its impact and its report to the economic growth.

key Words: Employment Policy; Growth; Algeria.

مقدمة:

تمثل مشكلة البطالة أكثر التحديات خطورة على التماسك الاجتماعي في أي دولة باعتبارها أحد الظواهر الاجتماعية التي تتسبب في الكثير من التعقيدات والتداعيات السلبية؛ ولهذا اولت لها الحكومات المتعاقبة في الجزائر الكثير من الاهتمام والجهد المادي والتنظيمي في سبيل التخفيف من اثارها؛ غير أن مشكلة عدم فاعلية سياسة التشغيل التي اعتمدت في الماضي وعدم انسجامها مع نمو حجم طلب على العمل مازالت تطرح العديد من التحديات على الحكومة الجزائرية سواء في شقها الاجتماعي أو الاقتصادي؛ فعلى المستوى الاجتماعي فإن ظهور الاحتجاجات المتكررة للبطالين ومستوى البؤس الذي مس شرائح واسعة من المجتمع يجعل من السلم الاجتماعي الذي تحاول الدولة تحقيقه امرا في غاية الهشاشة؛ وفي الشق الاقتصادي فإن للبطالة كلفتها التي تتمثل في التحويلات الاجتماعية المتزايدة وأشكال الدعم المتنوع الذي يستهدف جعل تكاليف المعيشة في حدودها الدنيا ولا يمكن اعتبار هذا الجهد الا حالة استثنائية مرحلية لا يجب ان يستمر لمدة طويلة لأن المستهدف الحقيقي في نهاية المطاف هو النمو الاقتصادي الذي يستوجب وجود سياسة برؤية واضحة ومستقرة حتى تكسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب .

كما تطرح مشكلة البطالة العديد من التحديات على المدى المتوسط والطويل؛ حيث أن الغياب الطويل لرؤية واضحة تتضمنها سياسة التشغيل جعل من المجهودات الكبيرة المبذولة عديمة الفعالية؛ مع أن هذه المجهودات كانت معتبرة من الناحية المالية وساهمت الى حد ما في استقرار معدلات البطالة وتراجعها مع مرور الوقت.

غير ان الاشكالية التي بقيت مطروحة بجدية تتمثل في غياب الجواب عن جدوى هذه المجهودات ومبرراتها الاقتصادية التي يرجى منها تحقيق النمو في نهاية المطاف؛ فالتعمق في تحليل سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر توحي بأن تشخيص الاشكالية يتمثل في الضغط الذي تمارسه الموجات المتعددة لطالبي العمل من سنة الى اخرى؛ ولهذا فالتركيز ينصب في ادوات السياسة على تقديم التحفيزات للشباب لمباشرة الاعمال من دون وجود أي مرافقة جادة للمشاريع؛ كما ان تركز العدد الأكبر من الوظائف المباشرة الجديدة في القطاعات غير المنتجة يدعم الشكوك حول جدية السلطات في اعتماد سياسة تشغيل بمضامين واهداف اقتصادية.

وليس من الضروري التذكير بتداعيات البطالة باعتبارها ظواهر مشتركة في الكثير من المجتمعات ولكن من الضروري في هذا البحث تقديم إجابات عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بسياسة التشغيل في الجزائر وخاصة ما تعلق بالأسئلة التالية:

- هل عززت سياسات التشغيل في الجزائر النمو الاقتصادي، وماهي الاثار التي يمكن حصرها لهذه السياسات على النمو.
- كيف وظفت الجزائر الامكانيات المالية المتاحة لجعل سياسة التشغيل فعالة اقتصاديا؛ والتخلص من عقدة البعد الاجتماعي والتضامني في خلق فرص العمل.
- وأخيرا هل نجحت الجزائر في اعتماد سياسة تشغيل تزاوج بين البعد الاقتصادي والالتزامات الاجتماعية.

للإجابة عن هذه التساؤلات وفهم ابعاد المشكلة؛ فقد اعتمد البحث على الخطة التالية:

1. سياسة التشغيل وتطورها في الفترة 1990-2013: حيث يستعرض من خلالها المجهودات المبذولة من طرف الحكومة واليات سياسة التشغيل المعتمدة: منذ سنة 1990 والى غاية 2013.

2. النمو وعلاقته بالتشغيل: وتعتمد الدراسة على قياس أثر هذه المجهودات على النمو الاقتصادي من خلال مفهوم المرونة والإنتاجية؛ حيث يمكن معاينة الإنتاجية من خلال بعدين أولهما يتعلق بمدى عقلانية التشغيل أي مساهمة عنصر العمل في تحسين النمو من خلال مفهوم الأثر المشترك لعنصري العمل والرأسمال المادي؛ والبعد الثاني يتعلق بالتأثير المباشر للوفورات المالية في زيادة التشغيل. وتقدم مفهوم المرونة قدرة وارتباط النمو الاقتصادي بالتشغيل.

1. تطور سياسة التشغيل في الفترة 1990-2013:

يمكن تعريف سياسة التشغيل بانها مجموعة من التدخلات العمومية في سوق العمل، التي تهدف الى تحسين الأداء وتخفيض الاختلالات التي يمكن ان تظهر فيه Gautié J 1993 p 18 ؛ وبصورة أوضح انها مجموعة السياسات العمومية التي تهدف الى التأثير على مستوى وكمية التشغيل Freyssinet 2006 p07 وبهذا تكون سياسة التشغيل مجموعة التصورات والحلول التي تعتمدها السلطات العمومية أو حتى تلك الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بالاختلالات الظرفية المرتبطة بأحوال السوق؛ على انها تكون في المقام الأول متجانسة ومنسجمة مع السياسة الاقتصادية العامة وتراعي التوازنات الكلية للنمو وسياسة التشغيل.

وإذا كانت سياسة التشغيل من اختصاص الحكومات باعتبارها تقليديا الجهة المخولة للتدخل في السوق وتعديله تساهم كذلك المنظمة العالمية للعمل بجملة من المقترحات والأهداف التي تساهم في اثراء التجارب بمضامين عملية على غرار الاجندة العالمية للعمل والاتفاقيات لبلورة سياسات التشغيل بين المنظمة والدول من بينها اتفاقية سنة 1964 التي صادقت عليها الجزائر سنة 1969 والتي تضمنت كهدف أساسي وشعار" رسم سياسة نشطة ترمي الى تعزيز العمالة والإنتاجية واحترام حرية اختيار الوظيفة [1]

انطلقت الجزائر مع اعتماد قانون العمل 11/90 في مقاربة جديدة لتسيير سوق العمل ترتكز على اعطاء سياسة التشغيل البعد الاقتصادي واضفاء صفات عصرية على علاقات العمل بما يتماشى والتوجهات الجديدة صوب اقتصاد السوق؛ ومع ان هذا القانون جاء ليراعي خصوصية المرحلة الانتقالية الا انه تضمن العديد من التوجهات المتعلقة بتحرير سوق العمل واضفاء البعد الاقتصادي في تنظيمه.

من جهة أخرى اعتمدت الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2002 على سياسة نمو تراهن على الانفاق الكثيف في البنية التحتية التي ستدفع نحو خلق رجة في الاقتصاد الوطني لأنها في الأخير ستحرك مكونات التوازن الاقتصادي والتي من بينها طبعا سوق العمل ويمكن إيجاد مبررات هذا التوجه في مقاربة kindelberger [2] حول العرض غير المتناهي في سوق العمل حيث يخلص إلى أن مرونة العرض في سوق العمل سوف تزيد من توزيع الدخول والرفع من ربحية المستثمر وتعزز بصورة استثنائية معدلات الاستثمار؛ ويفهم من هذا أن التوسع في الأشغال والإنشاءات في إعادة الإعمار هو الذي أدى إلى الطلب المتزايد على العمالة التي لم تتوفر بصورة كافية حيث أدى بالكثير من الدول الأوربية إلى الاعتماد على العمالة الوافدة؛ والتي تميزت بتدني تكاليفها مما أعطى ميزة تنافسية نسبية لمناخ الأعمال؛ وبدورها تتحول الأجور التي يتقاضاها العمال إلى قوة طلب فعالة على السلع والخدمات مما يعزز الاستثمار لمواجهة الطلب، وهذه المقاربة تجد لها سندا قويا في التجربة التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا؛ حيث تثبت الوقائع أن أهم ميزة لهذه المنطقة هي التدني الكبير لتكاليف الإنتاج الناتجة عن العمالة الرخيصة وهذا هو المبرر النظري للسياسة الاقتصادية العامة المعتمدة.

ومع هذا فإن التفصيلات المتعلقة بسياسة التشغيل متعلقة بخصوصية كل مرحلة، حيث يمكن معاينة مرحلتين في رسم سياسة التشغيل : مرحلة اولى تبدأ مع بداية التسعينيات والى غاية سنة 2000 تميزت بهيمنة الطابع الاصلاحي الذي نتج عنه تسريح عدد معتبر من العمال ولم يكن أمام الدولة الكثير من الادوات والخيارات لمعالجة اعداد البطالين المتراكمة؛ والمرحلة الثانية التي تمتد من سنة 2001 والى غاية سنة 2012 أين عرفت الجزائر تحسنا معتبرا في حالتها المالية واستقرارا في المؤشرات الاقتصادية العامة مما شجع على مباشرة سياسة طموحة للتشغيل:

1-1. مرحلة 90-2000:

عرفت مرحلة التسعينيات تحولات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي ومع اعتماد برامج التعديل الهيكلي اصبحت الدولة ملزمة بخفض مستويات العمالة كمفتاح لاسترجاع التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني حيث مس الاجراء بصورة خاصة المؤسسات الاقتصادية العمومية للتوصل إلى مستويات الدنيا من التشغيل عن طريق التسريح الطوعي والإجباري لمئات الآلاف من العمال.

ان هذه الاجراءات القاسية التي ترتبت عن برامج التعديل الهيكلي كانت المخرج الوحيد امام الدولة للخروج من حالة العجز التام في الموازنة وعدم القدرة على الدفع؛ التي نتجت عن الازمة الخانقة التي دخل فيها الاقتصاد الوطني بسبب الخيارات التي اعتمدت منذ 1967 والتي أثرت على الالة الإنتاجية، يمكن تلخيصها في:

- إن التمادي في هذا السلوك والانغماس أكثر في الخطابات السياسية التي تجعل من الأهداف الاجتماعية أولوية قصوى على حساب العقلانية الاقتصادية قد حول الطاقات الإنتاجية إلى وسيلة للفشل وعوض ان يلعب القطاع الاقتصادي دوره في خلق الثروة تحول الى مولد للمشاكل من خلال عدم قدرته على تحقيق التراكم وعجزه حتى على تغطية التكاليف المتصاعدة للجانب البشري.
- الغياب الطويل لاستراتيجية واضحة لتسيير سوق العمل بصورة عقلانية تتماشى وضوابط الإنتاجية والمردودية جعله بعيدا عن الالتزامات الاقتصادية للتنمية مما جعله خارج سياق الفعالية لأن الية تعديله لا تخضع لمعايير التوازنات الاقتصادية.

من جهة أخرى اتجه النمو السكاني منذ الاستقلال نحو الارتفاع الدائم الناتج عن الخصوبة العالية التي ميزت المجتمع الجزائري، مما فرض واقعا ضاغطا على مهام الدولة خاصة أن مشكل التشغيل يعتبر تقليديا من مهامها ، حيث أولت له اهتماما كبيرا حتى تحولت الأهداف الاقتصادية في الكثير من الأحيان إلى خدمة الأهداف الاجتماعية، والذي يمثل التشغيل طابعها البارز؛ وككل الدول التي اعتمدت نمط الاشتراكي مثلت البطالة احد المحرمات التي سعت الدولة إلى تخطيها من خلال جعل الآلة الإنتاجية تخضع إلى رغبة آخذ القرار السياسي بضرورة استيعاب كل الطاقات البشرية مهما كانت إمكانيات القطاعات الاقتصادية وذلك طبعا على حساب الإنتاجية والمردودية .

وهذه الحقيقة كثيرا ما حاولت الدولة تغطيتها بالدعم غير المحدود الذي يتلقاه القطاع العام من أموال الخزينة؛ وبذلك تحول الاقتصاد الوطني إلى مرتزق لدى الدولة يعمل على ضمان تحقيق أهداف الدولة مقابل حصوله على الأموال لموازنة ومسح تكاليفه؛ واستمرت الدولة في هذا النهج بحيث بقيت العارض الأهم في سوق العمل؛ ولأن تكاليف التشغيل تبدوا عالية بالنسبة للقطاع الخاص ولا تنسجم التشريعات الموضوعة في ميدان علاقات العمل مع متطلبات المردودية والإنتاجية فإنه غالبا ما يتجنب التصريح بكل ما لديه من يد عاملة، وهكذا بقي هيكل سوق العمل متوازن نظريا وغير متوازن واقعيا مع غياب شبه تام لمعطيات النمو المتعلقة به.

في الفترة 1990-2000 عرف سوق العمل تحولات جذرية حيث عانت القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعة والبناء والاشغال العمومية وكذلك قطاع الخدمات من اختناق أصبح يلامس بصورة جدية قدرتها على الاستمرار؛ مما دفع السلطات الى اعتماد سياسة التسريح الطوعي او الاجباري، وتركزت عمليات التشغيل في قطاع الإدارة والمرافق العمومية وعلى العموم فقد كان عدد العمال سنة 90 في حدود 4.2 مليون وانتقل الى 4.9مليون سنة 2000 وبوتيرة نمو متواضعة في حدود1.8 % بالمقارنة مع ما كان عليه في عشرية الثمانينيات التي كانت لا تقل عن 03 % كمتوسط ، وكمحصلة فإن فترة التسعينيات عرف مستوى النمو في القوى العاملة زيادة بـ 05% بينما حققت مجهودات الدولة في ميدان التشغيل نسبة نمو في حدود 02% فقط كمتوسط سنوي أي ان هناك عجزا في المواكبة بـ03% مما أدى الى ارتفاع في معدلات البطالة الى 29.8% Dyer P (2003) pp03-07

لقد ادى عدم قدرة القطاعات الرسمية المهيكلة على استيعاب العدد الكبير لطالبي العمل الى ظهور سوق موازية لا تتحكم فيها الدولة ولا يمكن مراقبتها حيث تقدر بعض المصادر على غرار المركز الوطني للدراسات حول السكان والنمو: ان كل 03 اشخاص من 05 ينشطون في قطاع التجارة والخدمات هم في السوق الموازية أي نسبة 56.52% من الكتلة العمالية في القطاع، و37.61% في قطاع الصناعة والبناء والاشغال العمومية أي بواقع 02 من 05 تقريبا Cneap (2002) p02.

جدول 01: معطيات عن معدلات البطالة وهيكلها وتوزيعها

هيكل البطالة حسب فترة البحث عن منصب عمل*			توزيع معدل البطالة حسب التأهيل وحسب الجنس**			
	92	95	التأهيل العلمي كنسبة من مجموع البطالين	91	95	2000
من 01الى03 أشهر	5.9	22.0	جامعي	5.8	15.69	09.19أ
من 04الى 06 أشهر	10.18	22.0	ثانوي	25.6	20.7	22.29
من 07الى 12 شهرا	23.19	20	ابتدائي	54.59	55.59	61.0
من13 الى18 شهرا	5.51	18.2	البطالة حسب الجنس كنسبة من مجموع البطالين			
من19 الى24 شهرا	20.77	18.2	اناث	17	38.4	29.7
من25الى 48 شهرا	22.79	22.71	ذكور	21.7	26.0	29.79
اكثر من 48 شهرا	11.66	18.2				
			على المستوى الوطني	20.6	27.89	29.79

المصدر :* Cneap pp02-03 ** البنك الدولي قاعدة البيانات [3] بتصرف

ان هذا الواقع وعلى الرغم من انه يؤشر على سلبية دور الحكومة فيما يتعلق بحماية حقوق العمال وتحصيل إيرادات ضريبية متعلقة بالدخل؛ فإن ذلك قد خفف عليها الى حد كبير الضغط الذي يمكن ان يقع على عاتقها لو انها التزمت بخلق وضائف وتأطيرها كما كان يحدث في فترات الاقتصاد الموجه، فإذا اخذنا هذه الكتلة العمالية في الاعتبار فإن حجم الكلي للتشغيل في تلك الفترة سيرتفع بمعدل 8.07% ويخفض في معدلات البطالة بـ -14.29% :Cneap (2002) p05

يظهر من خلال الجدول أن 59.11 % من العدد الكلي لطالبي العمل لا يتحصلون على وظيفة في السنة الأولى سنة 95، بينما كانت أكثر من 60 % في 92 وهذا يعني ان الأدوات المعتمدة في سياسة التشغيل غير قادرة على مواكبة المنحى التراكمي لعدد طالبي العمل من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن المأزق الأكبر هو إيجاد نشاطات قادرة على استيعاب العدد الهائل

من طالبي العمل الذين لا يحوزون على تأهيل عال والذين يتجاوز نسبتهم 80% من مجموع البطالين سنة 2000 من دون الاخذ بعين الاعتبار مستوى وتأهيل التكوين الجامعي الذي يبدوا انه كان يسير بطريقة لا تستجيب لمتطلبات سوق العمل الجديد.

من بين الاليات التي اعتمدتها الجزائر في هذه الفترة لمحاربة البطالة الية الوظائف المؤقتة أو ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل التي تجد لها اصول واضحة في التجربة الفرنسية منتصف الستينيات، حيث اعتمدت الحكومات الفرنسية آنذاك على اليات الادماج في اطار المخطط العام لعصرنة الالة الانتاجية وجعلها تستجيب لمقاييس التنافسية العالمية ؛وكانت منطلقات هذه الفكرة تنبع من الحاجة الى تحقيق هدفين اساسيين :يتعلق الأول بجعل القطاع الاقتصادي اكثر استجابة لحاجيات التأقلم مع المنافسة الخارجية بالحصول على مستويات انتاجية مطابقة لتلك الموجودة في الفضاءات المنافسة ؛والهدف الثاني كان اجتماعيا بحتا بمحاربة البطالة ومظاهر الفقر التي بدأت تنتشر بصورة مقلقة في اوساط الشباب في تلك الفترة ؛وعلى الرغم من ثراء التجربة الفرنسية من حيث الاليات المعتمدة الا أن جوهر سياسة التشغيل بقي نفسه وهو التقليل الى الحد الأدنى من الضغط الذي تمارسه الموجات المتعاقبة لطالبي العمل، باعتماد سياسة التأهيل المرحلي للشباب للتعود على الوظائف الجديدة وتحسين انتاجيتهم في الأخير. Gerard Mauger(2012) pp05-17

اعتمدت الحكومة سياسة الادماج كأحد الاليات التي يرجى منها فوائد متنوعة أخرى من بينها المرونة الكبيرة التي تتميز بها حيث انها تتيح توظيف عدد كبير من طالبي العمل بسرعة وبتكاليف متحكم بها كما انها تساهم في تكوين وتأهيل طالبي العمل لتسهيل اندماجهم في عالم الشغل ولكنها بالمقابل تتضمن نقائص تجعلها تختلف عن التجربة الفرنسية في العديد من النقاط أهمها:

1. ان عمليات الادماج وعقود ما قبل التشغيل تتركز في القطاعات العمومية غير المنتجة فالقطاع الخاص وعلى الرغم من انه معني بالعملية الا انه لم يساهم بجدية في ذلك قد يكون السبب الأساسي في ذلك يعود الى الالتزامات البعدية لعمليات التشغيل.
2. وهذا ما يجعل الأهداف الأساسية لمثل هذه السياسة والمتمثلة في تحسين الأداء واكتساب تجربة تساهم في الرفع من الإنتاجية غائبة تماما.
3. ان النتائج المرجوة منها خاصة تمكين الشباب في نهاية المطاف من منصب عمل قار لم تتحقق في مجملها ولا توجد اليات لإجبار الهيئات الموظفة على الاحتفاظ بهم.
4. ان ما يتقاضاه المستفيدون من العملية لا يرقى لان يكون اجرا بالمفهوم الصريح للكلمة فهو لا يغطي الاحتياجات المعيشية اليومية مما جعل الشباب لا يعتبرون أنفسهم انهم قد تحصلوا على وظيفة وبالتالي فهم يرشحون أنفسهم لوظائف أخرى، وهذا ما قد يفسر عمليا بقاء مستويات البطالة مرتفعة في هذه الفترة.

1-2. مرحلة 2001-2013

مع تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية وارتفاع مداخيل الخزينة عمدت السطات العمومية الى اعتماد سياسة تشغيل طموحة تستوعب الهدف المعلن بتوظيف مليونين من البطالين مع حلول سنة 2009 يضاف اليها مليونان اخران في الفترة 2009-2014 تتضمن خطة العمل مجموعة من النقاط يمكن اعتبارها خارطة طريق لعمل الأجهزة المكلفة بذلك ، يمكن ايجازها في[4]:

1. من خلال جهاز خلق النشاطات الذي يتحمل مسؤولية تحسين نوعية التوظيف والانتقال من حالة المؤقتة للوظائف الى الحالة الدائمة؛ فإن معدلات الادماج المهني يجب ان تكون بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل ابتداء من سنة 2008 تماشيا مع منحى تطور الطلب على العمل.
2. وفي نفس المنحى تهدف الخطة الى الرفع من معدل الوظائف الدائمة من 12 % سنة 2000 وما قبلها الى 33% ابتداء من سنة 2009 حيث سيصل عدد الوظائف الدائمة الى 190 ألف وظيفة.
3. إجراءات تحفيزية جبائية ومالية لتشجيع ارباب العمل والمستخدمين للتوظيف؛ بما يسمح بخلق 267 ألف منصب عمل سنويا في الفترة 2009-2013.
4. كل هذه الإجراءات تصب في تحقيق الأهداف الأساسية المعلنة سياسيا بتوفير 02 مليون منصب عمل وتخفيض معدل البطالة الى 10% مع نهاية سنة 2009؛ ثم استهداف معدل بطالة أقل من 09% في الفترة 2010-2013

اعتمدت الدولة منذ سنة 2000 منهجية جديدة في سوق العمل تتمحور حول تحسين الكفاءات من خلال استراتيجية إصلاح عميقة في مستويات التعليم للتأقلم مع الحاجيات الحقيقية للسوق؛ والعمل على إدماج أكبر قدر ممكن من اليد العاملة عن طريق وسائط غير تقليدية في التشغيل تتمثل في التوظيف غير المباشر من خلال عقود ما قبل التشغيل المحسنة التي تمكن طالب العمل من الاندماج التدريجي في المنصب وذلك في مقابل الحصول على أجرة في الحدود الدنيا تضمنها الدولة لطالب العمل.

وعلى الرغم من المعطيات جد محدودة حول سوق العمل وتوزيعه القطاعي؛ فإنه يمكن اعتبار مرحلة التسعينيات مفترق الطرق للسياسات بين ما كان سائدا وما فرضه واقع الإصلاحات العميقة.

وتشير الدراسات المنجزة من طرف المنظمة العالمية للعمل أن هناك تغيرا هيكليا حدث في فترة التسعينيات نتج عن برنامج التعديل الهيكلي وما ترتب عنه من عمليات توقيف وتخفيض في اليد العاملة لمعظم النشاطات خاصة الصناعية؛ حيث فقد القطاع الصناعي أكثر من 405000 وظيفة في تلك الفترة فيما شهدت بقية القطاعات خاصة منها الخدمية نوع من التحسن وبقيت قطاع الوظيفة العمومية أكبر طالب لليد العاملة إلى اليوم. Musette M S 2003 : p47

في حين ركزت المجهودات على تحفيز القطاع الخاص بتحفيز خارجي من الهيئات الدولية ليكون الفاعل الاساسي في الحياة الاقتصادية؛ مع أن القطاع الخاص الجزائري لم يكن مهيئا للعب هذا الدور؛ وهو ما دفع بالحكومات المتعاقبة الى المراهنة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ التي لم تكن بدورها ان تلعب هذا الدور خارج الاعتبارات الاقتصادية والضوابط التي تفرضها اعتبارات الربحية والانتاجية؛ وفي كل الاحوال فإن الرأس مال الخاص لم يكن قادرا لوحده على استيعاب الطلب المتزايد في سوق العمل لضعفه وانتقائيته.

من جهة اخرى تقدم الاحصائيات الرسمية واقعا ايجابيا في ميدان التشغيل بما يوحي بنجاح سياسة التشغيل المعتمدة؛ مع انتقال معدلات البطالة من 30% مع نهاية التسعينيات الى حدود 09 % سنة 2012؛ ومع ان هذه الارقام تبدوا متعارضة مع الواقع الملموس فإنها تقدم صورة عن المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة في سبيل محاربة البطالة ومظاهر الفقر.

2-النمو وعلاقته بالتشغيل:

يمثل نموذج Solow حول النمو أحد المراجع الأساسية لتفسير الاثار المتبادلة بين عوامل النمو الأساسية والمتمثلة في الرأسمال المادي وما يختزله من اثر تكنولوجي وكذلك الرأسمال البشري وما يتضمنه من عوامل مختلفة كمستويات التأهيل والدخل الفردي وما ينعكس ذلك على نمط المعيشة ومستواها وتجمع الدراسات على غرار اعمال كل من ماديسون وقبله كيزنيتز على ان مفهوم النمو يجب ان يرتبط تفسيره بالأثار المتبادلة والمتداخلة للمجهودات المادية والبشرية التي تقع على عاتق السياسات تنظيمها وتوجيهها لذلك الغرض بحيث تجعل من عملية النمو امرا مفهوما وقابل للتفسير .

ان الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية هو تعزيز النمو في نهاية المطاف وإذا كانت سياسة التشغيل تتضمن جوانب واهداف اجتماعية فإن نجاحها يرتبط بمدى ارتباطها بالسياسة الاقتصادية العامة وبالتالي مساهمتها في تعزيز النمو أو على الأقل ضمان عدم التأثير عليه سلبيا.

و من بين الأمثلة الاكثر دلالة على وجوب ارتباط السياسات بالنمو من حيث التناسق بين المجهودات وما يتطلبه النمو الحقيقي فمرحلة 2000-2008 مثلا تعتبر مرحلة حرجة للكثير من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا فعلى الرغم من ان مستوى التشغيل قد عرف وتيرة نمو بـ 2.6% فإن النمو السكاني عرف ارتفاعا بمعدل 2.9% وهذا يعني ان هناك عجزا يتفاوت من دولة الى أخرى في حدود 0.03% وحتى 0.1 % وهذا يعني اختلالا استراتيجيا سوف يتعمق اكثر اذا لم تتضمن سياسات النمو الأدوات الفعالة لتبريره Fortuny, M.; Al Husseini, J. (2010) p05

ان المحددات الأساسية للنمو فيما يتعلق بالجانب البشري ترتبط بعاملين أساسيين:

2-1: نمو القوى العاملة:

هناك عدة عوامل مؤثرة على نمو العمالة في الجزائر؛ أهمها النمو السكاني ومنحاه والتوسع في التعليم وهيكلته ونوعيته:

النمو السكاني: لم يكن يتجاوز عدد سكان الجزائر حدود 11,6 مليون نسمة سنة 64 لتنتقل إلى ما يقارب 19 مليون نسمة سنة 80؛ ليصل إلى حدود 34 مليون نسمة سنة 2005 بهذه الوتيرة إذن أصبح التوسع السكاني في الجزائر يتجاوز وتيرة نمو الدخل الوطني؛ و أكثر من ذلك يمكن معاينة الضعف العام الذي ميز النمو في الجزائر من خلال مقابلة حجم نمو الدخل والنمو السكاني؛ فنمو الدخل لم يتجاوز في الفترة 60-77 : 5,1 % و 5,3 % في الفترة 70-77؛ في حين لم ينزل النمو السكاني عن عتبة 03 % في المرحلتين؛ مما يعني أن النمو الحقيقي الخالق للثروة لم يتجاوز 02 % Osterkamp R 1982: p28؛ ومع هذا المنحى بقيت المؤشرات العامة في فترة التسعينيات، حيث لم تتمكن الجزائر من الموازنة بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب في سوق العمل؛ وعلى الرغم من اتجاه النمو الديموغرافي نحو الاستقرار ابتداء من بداية الثمانينيات على غرار كل الدول المغاربية حيث وصلت مع نهاية التسعينيات الى 1.6% Dyer P 2003 : p09 فإن ذلك لم يمنع من تفاقم الوضعية ويضاف إلى هذا إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي فرضت أقلمة سوق العمل مع المقاييس الدولية مما أستدعى الضغط أكثر على جانب العرض.

ومن جانب هيكل سوق العمل فإن أكبر عارض للعمل اليوم هي الإدارة العمومية ثم تليها قطاع الخدمات ثم البناء والأشغال العمومية ثم القطاع الفلاحي ليبقى القطاع الصناعي غير قادر اليوم على المساهمة في امتصاص العمالة.

تطور التعليم والتكوين: يمكن ملاحظة التحول الأساسي الذي ساهم فيه هذا العامل فيما يخص عرض العمل حيث ساهمت مستويات التأهيل من زيادة حجم عرض العمل ونوعيته كما أدى الى تغير مهم لم يكن معروفا في العشريات السابقة بدخول العنصر النسوي بقوة نتيجة لديموقراطية التعليم ومجانيته Bouklia R (2008) p07

إن التحولات الراديكالية التي صاحبت عمليات الإصلاح قد فرضت إعادة النظر في نوعية التكوين والتعليم؛ فلطالما اشتكى المتعاملون الاقتصاديون الخواص والأجانب من افتقار السوق الجزائرية من يد عاملة مؤهلة باختصاصات تتماشى والنشاطات التي يرغبون الاستثمار فيها؛ وهو واقع دفع الدولة إلى مباشرة إصلاحات في جهاز التعليم والتكوين كان من بين محتوياتها مراجعة المقررات التعليمية وإدراج تخصصات جديدة في قطاع التعليم العالي من خلال ما يعرف بنظام " ليسانس – ماستر- دكتورة " التي ينتظر منها أن تقرب نظام التكوين العالي من القطاع الاقتصادي .

جدول (2): مستوى التكوين والتأهيل العلمي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كنسبة من عدد السكان

البلد	معدل التعلم نسبة مئوية	معدل الالتحاق بالتعليم العالي نسبة مئوية
الجزائر	62	13
مصر	51	23
الاردن	87	-
الكويت	79	27
المغرب	44	11
السعودية	73	16
تونس	67	14
تركيا	82	18

Source: World.Bank. World development indicators1999 Databases [5]

2-2.إنتاجية القطاع الاقتصادي

اعتمدت دراسات عديدة لفهم تطور الأداء في القطاع الاقتصادي على قياس تفاعل عوامل الإنتاج والبدائل المتاحة داخل اقتصاد ما Orsette C 2005 : pp2-24 ،حيث تتضمن هذه العملية قياس المرونة في عوامل الإنتاج أين يمكن أن تكون درجة اندماجها صمام أمان عند الاختلالات الهيكلية؛ أو بمعنى آخر الوقوف على درجة تناسق عوامل الإنتاج المعروفة فيما بينها لخلق أفضليات تنافسية عند مواجهة منافسة خاصة من العالم الخارجي؛ من الصعب تحديد مقدار التغير الذي حدث في إنتاجية العمل وارتباطها بالتحولات الصناعية التي شهدتها الجزائر؛ بحكم الطبيعة الخاصة لنشاط الاقتصادي؛ فهو أولا لا يعتمد بدرجة عالية على الموافقة بين عوامل الإنتاج من عمل وتكنولوجيا؛ وكذلك وهو الأهم عدم وجود دراسات دقيقة عن الإنتاجية .

ولكن يمكن استعارة المنهج الذي اعتمده ستورم و ناستباد في دراستهما حول التحولات التي شهدتها منطقة جنوب شرق آسيا؛لفهم التداعيات الحقيقية الدالة على مدى وجود ترابط بين نمو العمالة و نمو الاقتصادي؛ فقد اعتمدوا على قياس حجم التأثير المباشر في عمليات التصنيع لهذه المنطقة على مقاربة حجم التحول في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة وارتباط ذلك

بإنتاجية العمالة؛ والتحولات الجارية على ضوء ذلك، من خلال هذه المقاربة يمكن معاينة النجاح الحقيقي في التنمية إذا كان هناك ترابط قوي بين مساهمة اليد العاملة المعبر عنها بالإنتاجية ونمو الدخل الوطني.

إن النموذج المقترح بسيط؛ حيث حسب التعريف يمكن اعتبار الناتج المحلي الإجمالي؛ أو المخرجات الإجمالية على أنها تساوي إلى إنتاج العمالة مضروب في متوسط إنتاجية العمل Storm S Naastepad C (2005): pp1059-1094 يمكن التعبير عنها رياضيا بالعلاقة التالية:

$$Pr \equiv E * (Pr/E) = E * v \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث: Pr: تعبر عن الناتج او الإنتاج او الايراد الكلي وهنا تعبر عن الناتج الداخلي الخام

E: عن حجم العمالة (عدد العمال)

$$Pr / E = v$$

وبقسمة طرفي المعادلة 1 على عدد السكان نحصل في الجانب الأيسر من المعادلة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام؛ وفي الجانب الأيمن وبعد تحسين النتائج بتحويلها إلى الصيغة اللوغاريتمية؛ نحصل على مكونين للنمو في حصة الفرد من الناتج المحلي؛ وهما مساهمة القوة العاملة وإنتاجية العمل في النمو؛ ومجموعهما يمثل نصيا الفرد من الناتج الداخلي الخام

$$P_p = (p_p / p) = (e/p) + \hat{u} \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث تعبر ($\hat{u}$ ، e و p_p) على متوسط المعطى و p عن عدد السكان .

إن المكونات المتحصل عليها تعبر عن التداخلات التي تحدث بين عوامل النمو وتأثير ذلك على السياق العام للنمو، يمكن مقارنة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتأثير إنتاجية العامل والحجم التراكمي لمساهمة الفرد في ذلك بين الجزائر وبعض دول منطقة جنوب شرق آسيا من خلال المقاربة السابقة في الجدول التالي:

جدول (4-7): مكونات نمو الناتج الداخلي ومساهمة عنصر العمل فيه

	PIB per capt	LFP	LP	سنة الأساس
81-68	14,64	16,01	1,37-	
90-80	2,22-	0,017	2,24-	
90-68	7,83	9,59	1,76-	متوسط التغير السنوي
2006-90	2,79	2,22	0,57	
2006-68	6,68	6,65	0,03	

المصدر: عمل الباحث انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي

PIB per capt : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام .LFP: مساهمة عنصر العمل في النمو. LP: إنتاجية عنصر العمل.

يتضح من خلال النتائج التناقض الواضح في نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للفرد وإنتاجية عنصر العمل، فمستوى الإنتاجية سالب إلى غاية سنة 2000؛ وهو ما يعني أن نمو وتراكم الثروة لا يتعلق بالعمالة ومساهمتها؛ بل أكثر من ذلك تبين المعطيات أنها شكلت كابحا للنمو والدليل على ذلك أن مساهمة العمالة في الإنتاجية لم تتحسن إلا مع انطلاق التصحيحات الهيكلية الكبرى للاقتصاد الوطني والتي ترتب عنها تسريح عدد كبير من اليد العاملة؛ وهو ما ساهم في خلق توازن بين ما يدفعه الاقتصاد لقاء عنصر العمل ومستوى النمو الفعلي .

من جهة أخرى تظهر الإحصائيات حول سوق العمل التقهقر الواضح لنصيب الصناعة بصفة عامة والصناعة التحويلية بصورة أساسية من العمالة؛ حيث انتقلت من أكثر من 600 ألف عامل سنة 87 إلى 378 ألف عامل سنة 95 لتشهد تحسنا ابتدءا من سنة 2001 بمستوى يقارب 400000 عامل؛ ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص.

من خلال الإحصائيات الرسمية يتضح أن القطاعات الثلاث الرئيسية تعرف تطورا في نمو العمالة، ساهم القطاع الزراعي بأكبر نمو في العمالة الكلية بمعدل 11,9 % سنة 94 ثم قطاع الخدمات بحدود 11 % ثم قطاع الصناعة التحويلية بـ 06% وتمثل هذه السنة نقطة مرجعية لكون سياسات التعديل الهيكلي بلغت ذروتها ودفعت الصناعة الكلفة الأكبر لها؛ في حين يبدو أن الاستقرار بدأ يعود ابتدءا من سنة 2001. Cnes 1998 :221-226 ، حيث عرفت مستويات التشغيل استقرار في معدلات النمو و الى غاية سنة 2013 فإن توزيع التشغيل بين القطاعات الاقتصادية لم يشهد أي تغير من حيث الهيكلية حيث بقيت الخدمات تستحوذ على 59.8% وقطاع الفلاحي تراجع الى 10.6% والقطاع الصناعي تطور الى 13.0% [(6)]،حيث بقيت الهيمنة الكلية لقطاع الخدمات كمولد للنشاطات.

2-3 مرونة وانتاجية التشغيل وأثرها على النمو:

يقصد بمرونة التشغيل المؤشر الذي يقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل؛ فهي تعبر عن قدرة النمو للناتج الداخلي الخام في توليد مناصب شغل؛ أي نسبة التغير في مستويات التشغيل عند كل 01% نمو في الناتج الداخلي اما إنتاجية التشغيل فيقصد بها هنا الفرق بين نمو الناتج الداخلي الخام ونمو العمالة، يمكن ملاحظة من خلال الشكل 01 ثلاث مستويات رئيسية في تطور المرونة:

1. منذ سنة 90 الى غاية سنة 95 يظهر انه على الرغم من عدم استقرار النمو الاقتصادي في هذه المرحلة الا ان مرونة التشغيل كانت عالية وهذا يؤشر على ان الحكومة في تلك الفترة قد اعتمدت على تكثيف التشغيل في القطاعات غير الاقتصادية والدليل على ذلك ان إنتاجية العمالة كانت في الاغلب سالبة في تلك المرحلة وقد تكون خصوصية المرحلة والضغط الكبير الذي مارسته الأوضاع الأمنية قد ساهم في ذلك.
2. المرحلة الثانية اين يمكن معاينة الارتفاع الكبير لإنتاجية العمل الى أكثر من 1.4 في حين تدنت المرونة ابتداء من سنة 1995 الى اقل من -0.8 وذلك الى غاية 2000 ويمكن إعطاء تفسير لذلك ان النمو في الناتج الداخلي الخام قد عرف قفزة كبير حيث تضاعف الناتج أكثر من ثلاث مرات في فترة 10سنوات فمن 54.79 مليار دولار سنة 98 الى 170.99 مليار سنة 2008 لم يقابلها نمو في التشغيل في نفس الفترة تقريبا الا في حدود 46.83% حيث انتقلت الفئة الشغيلة من 6228.8الف عامل سنة 2001 الى 9146.0 ألف عامل سنة 2000 2009 .(ilo)
3. يمكن تسجيل في المرحلة الثالثة التي تبدأ مع سنة 2009 الى 2013 بدأ الارتباط يعود بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة من جديد مع تراجع في الإنتاجية الى اقل من 01 % وهذا يعني ان الدولة بدأت ترفع من مخصصاتها في مجال التشغيل مع انطلاق عمل الكثير من وسائط التشغيل كوكالات وصناديق التشغيل.

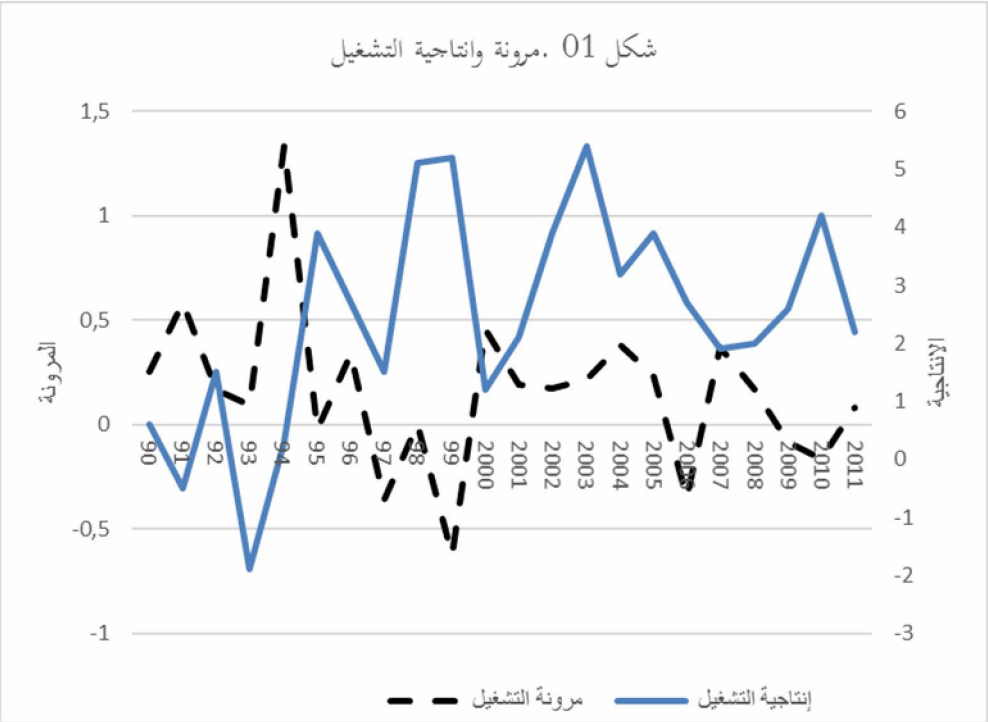

المصدر: عمل الباحث انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات الالفية [7]

2-4 مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة في خلق مناصب عمل:

تظهر الكثير من الدراسات ان العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستويات التشغيل غير مستقرة؛ فتأثير هذا النوع من الاستثمارات على نمو الإنتاجية والتشغيل مرتبطة بخصوصية كل قطاع متلقي؛ فحسب دراسة البنك الدولي مثلا يمكن معاينة الأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي الكلي وعلى بعض القطاعات ذات الخصوصية من مثل قطاعات الخدمات وبعض الصناعات التحويلية؛ فمتوسط نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة 2000-2012 كانت في حدود 31% كمتوسط في الدول النامية المصدرة للبترول لم يقابلها نمو في العمالة الا بـ 19% على عكس الدول النامية المستوردة التي نمت فيها الاستثمارات الأجنبية بنسبة 23% فقط ولكن قابلها نمو في التشغيل بنسبة 31 % World Bank 2011 pp76-78 وللتدليل أكثر فإن الحالة الجزائرية تبرز الانتقائية الشديدة التي يعتمدها المستثمر الأجنبي في توجيه اعماله حيث أن ما نسبته 55.65 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الصناعة عامة في الفترة 2002-2008 فإن اكثر من 95 % منها موجهة لقطاع المحروقات وهو القطاع الذي لا يساهم الا بنسبة 2% من مجموع القوة العاملة

في المقابل يبقى القطاع الخاص الجزائري غير قادر على المساهمة بفعالية في إنجاح سياسة التشغيل المعتمدة فحجم مساهمته في التشغيل بقيت لفترة طويلة جد متواضعة ولكنها في المقابل جد مرتفعة في حالة الاقتصاد الموازي حيث تذهب بعض التقديرات حول القطاع الخاص الجزائري الى ان ما بين 50 الى 75 % من المؤسسات الخاصة تشغل ما بين 1و 20 عاملا في الاقتصاد الموازي وتقدر نفس المصادر الى ان أكثر من 50% من القوة العاملة تنشط في السوق الموازية كما ان القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص ضعيفة و تعاني من صعوبات للحصول على التمويلات اللازمة وعلى العموم فإن دلالات تراجع مساهمة الرأسمال الخاص في النمو تبدوا واضحة فحسب مؤشرات البنك الدولي [8] فإن تكوين الرأسمال الثابت الإجمالي للقطاع الخاص ساهم بنسبة 18.75% من الناتج الداخلي الخام سنة 1990 ليتراجع الى 10.2% سنة 2008 بعد سلسة من التراجعات خلال الفترة، وعلى الرغم من ان تبرير ذلك قد يعود الى عدة أسباب من بينها الإجراءات المعتمدة غير المحفزة وخاصة

في القطاعات التي تتطلب كثافة تشغيلية عالية من جهة الأعباء الاجتماعية التي تعتبر عالية ومكلفة، فإن السبب الأهم هو عدم جدية السلطات في اشراك القطاع الخاص في بلورة سياسة التشغيل ومراهنتها الدائمة على المجالات غير المنتجة او تلك المتعلقة بإنشاء نشاطات في القطاع الخدمات التي لا تساهم في النمو بل انها ساهمت في ارتفاع الواردات من التجهيزات النهائية.

من جهة أخرى يمكن ملاحظة ان المجهودات المعتبرة للدولة لم تساهم في خلق الارتجاج المطلوب لتحقيق النمو؛ فالتركيز انصب على توفير الوسائل المالية لمباشرة تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة لخلق مؤسسات للشباب من خلال الاعتقاد الراسخ من ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على خلق نمو سريع في التشغيل ولكن الواقع يقول غير ذلك فمجموع المؤسسات الصغيرة المنشأة الى نهاية 2011 قد وصل الى 659309 مؤسسة بمجموع مناصب شغل منشأة في حدود 1724197 وضيفة Ministère de l'industrie 2012 p10 أي ان كل مؤسسة تشغل تقريبا 2.61 عامل كمتوسط وبمقابلة ذلك مع حجم المخصصات الاستثمارية بأكثر من 1.47مليون دينار لكل منصب عمل منشأ على مستوى كل مؤسسة وبهذا المنحى فإنه لتشغيل 100الف طالب عمل بصيغة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل سنة، فإنه سيتطلب غلاف مالي لا يقل عن 147.87 مليار دينار أي اكثر من 14 مليار دولار سنويا (..) وهذا يمثل ثلث ما يجب ان توفره الدولة كل سنة.

تؤكد بعض الدراسات الحديثة ان التوجه العام الذي تعرفه بعض الدول في المراهنة على المشاريع الصغيرة –خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة- كعامل قوي لتحفيز النمو ليس بالضرورة هو الحل الأمثل بل انه في كثير من الأحيان ما يتحول الى عائق للنمو، ذلك ان المشاريع الصغيرة تتطلب مرافقة وخلق حاضنات للأعمال لتوجيه وتعزيز استمراريتها التي تكون هشة في غالب الأحيان ومعدل اندثار الاعمال يكون عاليا وبالتالي ستكون هناك أعباء إضافية على عاتق الدولة ، ومن جهة أخرى فإن المشاريع الكبيرة هي الاقدر على المحافظة على مناصب الشغل نظرا لإمكانياتها الكبيرة التي تنعكس على انتاجيتها و مردوديتها Scott Shane (2009)

النتائـــــج:

اعتمدت الجزائر سياسة تشغيل طموحة مع تحسن الأحوال الاقتصادية ابتداء من سنة 2000 تضمنت العديد من الأهداف كان أهمها الانتقال بمستويات البطالة من حدود 30% سنة 1999 الى اقل من 09% سنة 2013 وهو ما تحقق فعلا غير ان الطريقة التي اعتمدت لتحقيق هذا الهدف تعتبر مكلفة للغاية حيث انها لم تخرج من نطاق الانفاق العمومي الذي لا يأخذ في الحسبان ربط سياسة التشغيل بسياسة النمو الاقتصادي حيث كانت لهذه السياسة تداعيات على مستوى التوازنات الاقتصادية بزيادة مستويات التضخم وارتفاع في حجم الواردات

كما يمكن تسجيل ان الجزائر لم تستطع التخلص من النزعة الاجتماعية في بلورة سياسة التشغيل فالهاجس الوحيد الذي يسيطر على الحكومة هو في تخفيض معدلات البطالة وتحسين معيشة المواطنين مع اغفال لحقيقة ان ذلك يجب ان يمر عبر تحسين المحيط الاقتصادي للمؤسسات ودفعها نحو النمو بشقيه الداخلي والخارجي

وتظهر هذه الحقيقة في التذبذب الواضح عبر الفترات لنمو حجم العمالة والنمو الاقتصادي العام فقبل سنة 1990 كان حجم التوظيف لا يتناسب ونمو الناتج الداخلي الذي سجل تراجعا كبيرا ابتداء من سنة86 وعندما اعتمدت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي تمكنت من ربط عمليات التوظيف بمستويات النمو غير انه بعد سنة 2000 بدأت الجزائر ترجع الى السياسة الاجتماعية في التشغيل مع تحسن إيرادات الدولة ؛في الأخير يمكن تسجيل عدم تناسب بين حجم الاستثمارات والانفاق العمومي وبين نمو العمالة وهذا يعني ان سياسة التشغيل المعتمدة ماتزال بعيدة عن تفعيل الشق الاقتصادي .

هوامش وملاحظات:

(1) *http://www.wk-rh.fr/actualites/upload/OIT-travail-dimanche.pdf*

(2) مقاربة Kindelberger تعتبر من اهم المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة النمو الأوربي في الفترة 1945-1973 والمعروف بالفترة الذهبية للنمو حيث سجلت مستويات نمو وصلت الى حدود 09% كمتوسط في المنطقة الاوربية انظر لمزيد من المعلومات:

Nicholas Craft and Gianni Toniolo :Economic growth in europe Since 1945 Centre for Economic policy research Cambridge university press 1996 UK

(3) (5) (7) (8) world Bank indicators http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/DZA.html

(4) Ministère de travail http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/emploi/2013/principales_%20mesures_%20l%27investissement_%20emploi.pdf

(6) ONS :Activité emploi et chomage : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2013.pdf

قائمة المراجع:

2. ***Fortuny, M.; Al Husseini, J. (2010)*** *Labour market policies and institutions: A synthesis report: The cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey, Employment Sector, Employment Working*
3. ***Freyssinet j (2006):*** *L'emergence des politiques de l'emploi document de travail n°65 ;*
4. ***Gerard Mauger(2012)*** *: politiques d'insertion, une contribution paradoxale a la déstabilisation du marché du travail*
5. *Gautié J, Les politiques de l'emploi, Vuibert, 1993*
6. ***La lettre de CENEAP*** *EVOLUTION DE L'EMPLOI ET PROBLÉMATIQUE DU CHÔMAGE EN ALGERIE N°47 - Juin 2002 www.ceneap.com.dz*
7. ***Osterkamp Rigmar****.(1982), L'Algérie entre le Plan et le Marché: Points de vue récents sur la politique économique de l'Algérie Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 16, No. 1 pp. 27-42*
8. ***Cnes*** *(1998) : Les Effets Économiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel Rapport Préliminaire 2eme Session*
9. ***Orsette C et Cohen D*** *(2005) productivité industrielle et compétitivité rapport OCDE*
10. ***Storm S and Naastepad C*** *(2005): Strategic factors in economic development : East Asia industrialization 1950-2003 development and change 36(6) 2005 pp 1059-1094*
11. ***Musette Mohamed Saïb et all****(2003) : Des Emplois en Afrique Marche du Travail et emplois en Algerie Eléments pour une politique nationale de l emploi Organisation Internationale du Travail Bureau de l'OIT à Alger programme Profil de pays ; Alger, octobre*
12. ***Ilo report*** *(2009): Protecting people, promoting jobs A survey of country employment and social protection policy responses to the global economic crisis International labour office Geneva, SEPTEMBER 2009 An ILO report to the G20 Leaders' Summit,Pitsburgh, 24-25 September 2009*
13. ***Dyer Paul (2003)*** *Disponibilité de main-d'oeuvre, chômage et créationd'emplois dans le Maghreb Banque mondiale Pour la Table ronde du Maghreb*
14. ***Rafik Bouklia-Hassane et Fatiha Talahite (2008)*** *Marché du Travail, Régulation et croissance économique en Algérie Revue Tiers Monde 2008/2 - n° 194*
15. ***Scott Shane*** *(2009) Why encouraging more people to become entrepreneurs is bad public policy Small Bus Econ (2009) 33:141–149*
16. ***Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement****(2012) Bulletin d'Information Statistique de la PME No20 données 2011.*
17. ***World Bank*** *(2011) : Middle east and north Economic Developments and Prospects Report, September 2011 MENA investing for growth.*